مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: سياسة تركيا الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي
اسم الكاتب: م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/307
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة تركيا الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي

م.د. سليم كاطع علي[*]

المقدمة

ساهمت المتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم ولاسيما منطقة الشرق الاوسط في وضع صانع القرار السياسي الخارجي التركي امام خيارات استراتيجية متأرجحة تمثلت بالعزلة والابتعاد عن مشاكل الشرق الاوسط، ولاسيما المحيط العربي ـ الاسلامي الذي ترتبط به تركيا جغرافياً وتاريخياً، وبين الرفض الاوربي وعدم القبول بعضوية تركيا او مشاركتها في الاتحاد الاوربي.

وقد تزامنت هذه المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية مع متغيرات اخرى شهدتها الساحة الداخلية التركية تمثلت في وصول التيار الاسلامي الى الواجهة السياسية التركية بعدما ظل ينظر اليه طوال العقود الماضية على انه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية، الامر الذي اعاد التذكير بمكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي بالارتباط بالدائرة العربية ـ الاسلامية، وعدم التعويل على الارتباط بالغرب، والبقاء تابعاً له ولأهدافه في المنطقة.

ولا شك فان تلك المتغيرات الخارجية والداخلية دفعت بصانع القرار السياسي الخارجي التركي الى اعادة تعريف مبادىء السياسة الخارجية التركية من خلال تبني مقاربة متعددة الابعاد تجاه الاقاليم الجغرافية المرتبطة بها، وهو ما أدى بالنتيجة الى تبني سياسة اقليمية جديدة متعددة الادوار، متجاوزة في ذلك كونها دولة هامشية أو

[*] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

تابعة للمنظومة الغربية، والتوجه بدلاً من ذلك نحو انهاء حالة العزلة والانكفاء والتطلع نحو البروز كقوة اقليمية ذات نفوذ كبير في المنطقة.

لقد تمثلت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية بصورة اكثر وضوحاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢، إذ تبنت قيادات الحكومة رؤية جديدة لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية بكونها دولة مركزية في اطار محيطها الذي تنتمي اليه، ولاسيما منطقة الشرق الاوسط. إذ رافق ذلك تزايد الدور التركي وفاعليته في العديد من القضايا المحورية سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، او الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمساراته المتعددة، أو ازمة البرنامج النووي الايراني، أو القضايا المتعلقة بالاصلاح في المنطقة بابعادها المختلفة.

وفي هذا الاطار فقد شكل احتلال العراق من الولايات المتحدة الامريكية في آذار ٢٠٠٣ فرصة تاريخية لتركيا لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الاقليمي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية، اذ ان اختلال التوازن الاقليمي الاستراتيجي بعد خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الاقليمية، اتاح لتركيا فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الاقليمي المؤثر.

لذا فقد جاءت السياسة التركية تجاه العراق وفقاً للتوجه التركي الجديد في المنطقة عموماً، انطلاقاً من المصالح القومية التركية، لاسيما بعد فشل السياسات الامريكية المتعاقبة من الوصول الى تفاهمات اقليمية مقنعة لكافة الاطلاف، من خلال توظيف الوسائل السياسية، والاقتصادية والقوة الناعمة اكثر من الاعتماد على القوة العسكرية.

ولأجل رصد وتتبع ابعاد السياسة التركية وتأثيراتها المحتملة على الامن الوطني للعراق فقد استندت الدراسة على فرضية مفادها: ان السياسة الاقليمية لتركيا كونها قوة اقليمية مؤثرة سيكون لها انعكاساتها على الامن الوطني العراقي، وبما يضمن مصالح واهداف تركيا في المنطقة.

وفي هذا الاطار فقد توزعت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة، اختص الاول بدراسة مقومات القوة التركية، اما الثاني فقد تناول مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢، في حين تناول المبحث الثالث اثر السياسة التركية على الامن الوطني العراقي.

المبحث الاول: مقومات القوة التركية

إنَّ التأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلاً ومؤثراً، لا بد ان يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية، وانما تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، الامر الذي يفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الاخرين، وبما يتناسب مع اهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية.

وبقدر تعلق الامر بتركيا، فنها تمتلك من مقومات وعناصر القوة بما يمكنها من ممارسة سياسة خارجية تستطيع من خلالها التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها، وهذه المقومات تتمثل بالمقومات الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية.

١. المقومات الجغرافية.

يحدد العامل الجغرافي المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، وتأثيرها سلباً أو إيجاباً في قوة الدولة.

إنَّ دراسة اي ظاهرة سياسية ومنها السياسة الخارجية لاي مجتمع انساني لا يتم بمعزل عن وعائه الجغرافي[١]، فالموقع الجغرافي للدولة يؤدي دوراً مهماً في امنها واستقرارها وبقائها، من خلال اسهامه في توجيه السياسة الخارجية وطبيعة الانشطة الاقتصادية التي تمارسها الدولة في اطار حدودها الاقليمية.

إنَّ الموقع الجغرافي المهم لتركيا شكل منذ القدم مرتكزاً اساسياً من مرتكزات سياستها الخارجية، ومنحها قدرة كبيرة على التفاعل الحيوي مع محيطها الاقليمي.

إذ تقع تركيا غرب قارة اسيا، وفي منطقة اسيا الصغرى، وتقسم على قسمين جغرافيين هما: تركيا الاسيوية (الاناضول)، وتركيا الاوربية، وهي جزء من اوربا، ويحدها بلغاريا واليونان وبحر ايجة غرباً، وجورجيا وارمينيا والبحر الاسود شمالاً، وايران شرقاً، والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً[٢].

وتركيا هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وهو موقع من النادر ان تتمتع به دولة بالمكانة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا، وللمقارنة فان مساحة تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل، وتساوي تقريباً مساحة المانيا واسبانيا مجتمعتين، كما أنَّ اشتراكها بحدود مختلفة مع اكثر من دولة منحها حرية اكبر في اختيار السياسات او التحالفات انطلاقاً من كونها دولة محورية في مجالها الجغرافي[٣].

فضلا عن ذلك، فقد تميزت تركيا بموقع استراتيجي مهم لتحكمها التام في المضايق، المجرى المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الاسود والدول المطلة عليه من جهة، وبين البحر الابيض المتوسط ودوله وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى، وقد كان حلم روسيا القيصرية الوصول الى المياة الدافئة عبر المضايق التركية[٤].

اما من ناحية التضاريس فسطح تركيا عبارة عن هضبة تُعرف بهضبة الاناضول، وتتمركز في وسط البلاد بحيث تحجز شريطاً ساحلياً يمتد بإمتداد السواحل البحرية التركية، وفي الجنوب منها جبال طوروسا التي يتراوح ارتفاعها ما بين (١٨٠٠ - ٣٠٠٠ متر)، وفي الشرق هضبة ارمينيا الجبلية الوعرة المسالك، وتشغل ربع مساحة تركيا وتتصل بهضبة الاناضول[٥].

كما تمتاز تركيا بوفرة الموارد المائية فيها نتيجه للاحوال المناخية والتضاريس التي منحتها شبكة واسعه من المجاري المائية، بعضها يصب في البحر المتوسط وأخرى في البحر الاسود وقسم يتجه صوب بحر أيجة ومرمرة، ومنها ماهو ذو تصريف داخلي أو أنهار حدودية أو مشتركة مع دول أخرى، وتحظى تركيا بغزارة التساقط السنوي، إذ

يصل معدله الى ٦٧٠ ملم أي ١٨ مليار م٣ سنوياً غير ان ٦٤% منه يتم فقدانها بالتبخر[٦].

٢. المقومات الاقتصادية.

تُعد القوة الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر الدولة، فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية، فاذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة انعكس ذلك ايجابياً على السياسة الخارجية مما يجعل الدول تؤدي دوراً مؤثراً في العلاقات الخارجية، اما اذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على سياستها الخارجية من خلال محاولاتها الحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات والقروض للخروج من ازمتها الاقتصادية، وهو ما يجعل الدولة رهينة لاهداف ومصالح الدول المقرضة، مما يترتب عليه فقدان استقلالية قرارها السياسي.

يؤثر العامل الاقتصادي تاثيراً كبيراً في استقرار البيئة الداخلية التركية، اذ تقدم تركيا نموذجاً مميزاً في الاقتصاد مما انعكس على الوضع الداخلي، اذ ادى النجاح الاقتصادي الى نجاح داخلي وكذلك الى نجاح على صعيد السياسة الخارجية.

لقد أدى الاقتصاد التركي دوراً هاماً في بروز قوة تركيا وفي سياستها الخارجية، ولعل ابرز مؤشرات ذلك هو ما حققه الاقتصاد التركي من انجازات اقتصادية لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، إذ ارتفع الناتج القومي الاجمالي بين عامي ٢٠٠٢. ٢٠٠٨ من (٣٠٠) مليار دولار الى (٧٥٠) مليار دولار بمعدل نمو حقيقي بلغ نحو (٧،٤%)، كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في المدة نفسها من (٣٣٠٠) دولار الى (١٠،٠٠٠) دولار[٧]، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات النمو والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وهو ما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر في ترتيب اكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، كما أصبح ترتيبها السادس على المستوى الاوربي، وضاقت الفجوة ولاول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الاوربية[٨].

وتتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة، فضلاً عن موقعها المتميز، مما جعل منها بلداً ذا اقتصاد مركب ومعقد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي، فهي تحتل المرتبة الاولى عالمياً في انتاج البندق والمشمش والتين، والمرتبة الثانية عالمياً في انتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير اجهزة التلفاز، وتقع ضمن قائمة الخمسة الاوائل في انتاج الذهب والثامنة عالمياً في صناعة البناء والسفن[٩].

ان قيام تركيا بتطوير قاعدة صناعية متطورة جعل الاقتصاد التركي من بين الاقتصاديات الاقليمية الاكثر ديناميكية، اذ يمثل القطاع الصناعي من الاقتصاد الكلي لتركيا نحو (٢٩،٨%)، والقطاع الزراعي نحو (١١،٧%)، في حين احتل قطاع الخدمات على نحو (٨٥،٥%)[١٠].

كما ترتكز تركيا في قاعدتها الصناعية على بنية سكانية شابة، اذ وصل عدد سكانها الى نحو (٧٣،٦) مليون نسمة حسب احصائيات عام ٢٠١١، وبذلك تحتل تركيا المركز (٧١) عالمياً من حيث عدد السكان[١١]، ويتوقع ان يصل عدد سكانها الى نحو (٨٣،٩) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠[١٢]. ويبلغ تعدد القوة العاملة في تركيا نحو (٢٣،٥) مليون نسمة، ويوظف القطاع الزراعي (٣٥%) من قوة العمل في البلاد، لاسيما وان معدل المواليد في تركيا يمثل نسبة (١،٠٩%) مما يجنب تركيا الكثير من ازمات البنى التحتية التي تعاني منها اغلب الدول النامية[١٣]. ومن ثم يؤهلها للقيام بدور مهم وفاعل على الصعيد الاقليمي والدولي، اذ يذهب احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي السابق الى: " ان البنية السكانية والديناميكية التي تتمتع بها تركيا تُعد عنصراً مهماً من مقاييس القوة، والتي لا بد ان تؤخذ في الحسبان على صعيد علاقاتها الخارجية"[١٤].

٣. المقومات العسكرية.

تؤثر القدرات العسكرية للدول في سياستها الخارجية، من خلال دورها في تحديد طبيعة القرار السياسي الخارجي الذي يتخذه صانع القرار فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة وتحقيق اهدافها المختلفة.

فالدبلوماسية لا تستطيع لوحدها ان ترفع من مكانة الدولة، ودورها على الصعيد الاقليمي والدولي دون اعتمادها على القوة العسكرية التي هي من اهم عوامل السياسة الخارجية، فعندما تفشل الطرق الدبلوماسية في حل مشاكل الدولة مع المجتمع الدولي، فمن الممكن ان تلجأ الى الحلول القسرية، فاللجوء الى استخدام القوة العسكرية امر وارد في الدفاع او الهجوم للتأثير في سلوك الدول الاخرى بهدف الوصول الى افضل المواقف في حل المشاكل المعنية بها الاطراف الدولية المختلفة.

تمتلك تركيا قوة عسكرية مهمة تؤهلها للقيام بدور فاعل على الصعيد الاقليمي، اذ يُعد الجيش التركي ثاني اكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الامريكية[١٥]، وهو ثامن اكبر جيش على المستوى العالمي من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، متفوقاً بذلك على الجيشين الفرنسي والانكليزي مجتمعين، دون احتساب الاحتياط التركي البالغ (٣٨٠) الف جندي[١٦].

اما على صعيد النفقات العسكرية العالمية فقد احتلت تركيا المرتبة الرابعة عشرة عالمياً في عام ٢٠٠٤ بميزانية دفاع بلغت نحو(١٠،١) مليارات دولار، والمرتبة الثانية بعد اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط[١٧]، وقد ساهم البرنامج التركي المكثف لتحديث الجيش والذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٩٦ بدور كبير في تطوير وزيادة القدرات العسكرية التركية، اذ خصص في النهاية نحو (١٥٠) مليار دولار على مدى ثلاثين عاماً لتطوير القوة الكلية للجيش وزيادة فاعليته[١٨].

وتُعد المؤسسة العسكرية التركية من بين اقوى مؤسسات الدولة واكثرها تنظيماً، وتنبع هذه الاهمية من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها بالاستقلالية في اختيار عناصرها القيادية، ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة، كونها المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي داخلياً وخارجياً[١٩].

ومما تقدم يتضح ان تركيا بموقعها المهم والمؤثر كونها دولة مترامية الاطراف وسط أرضٍ واسعة بين قارتي أوربا وآسيا، مما يجعلها بلداً مركزياً ذا هويات أقليمية متعددة، فضلاً عن قدراتها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، تشكل عناصر رئيسة تدفع بتركيا الى البروز كقوة اقليمية فاعلة في قضايا المنطقة.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢

تعد السياسة الخارجية محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة المتغيرات الخارجية والداخلية وهذه المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية ولكن يقوم صانعوا السياسة الخارجية بالتكيف معها.[٢٠] ولاشك أن هذا المفهوم ينطبق على السياسة الخارجية التركية ازاء بيئتها الدولية والاقليمية.

إذ إتجهت الحكومة التركية الى تبني موقف فاعل ومؤثر في العديد من القضايا الاقليمية، وهو ما اسهم في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والاسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا في هذه المده كذلك أن تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في القضايا الاقليمية وقضايا العالم الاسلامي[٢١].

فتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ اخذت تتطلع نحو القيام بدور محوري اقليمي في منطقة تضم انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة، عبر اتباع سياسة متعددة الابعاد ومختلفة الدوائر في علاقاتها الاقليمية والدولية، اذ اتجهت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا نحو بعدها القديم ذات الصبغة الاسلامية دون تخليها عن علمانيتها التي هي منهج حياة تركيا الحديثة منذ ان اسسها مصطفى كمال اتاتورك.

لقد حرص حزب العدالة والتنمية خلال هذه المرحلة على تبني رؤية سياسية تركية مختلفة، من خلال صياغة سياسة خارجية تقوم على اتباع سياسة متوازنة على كافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، من خلال التركيز على المصالح القومية التركية، واعادة صياغتها وتقديمها في اطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الدولية والاقليمية المتعددة من جهة اخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية تركيا كقوة اقليمية عن المصالح الغربية[٢٢].

لذا فقد قامت السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على مايُعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي، والسياسة المتعددة الابعاد، التي تفترض رؤية تركيا لنفسها كونها دولة مركزية[٢٣]. وقد ارتبطت هذه التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بطروحات الدكتور (أحمد داود أوغلو)، وزير خارجية تركيا السابق (رئيس الوزراء الحالي)، الذي يُعد منظر السياسة التركية، من خلال تحديده لاسس ومنطلقات السياسة الاقليمية التركية الجديدة والتي تتمثل بما يأتي:

١. محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بسياسة " تصفير المشكلات "، وهو ما يعني تغيير صورة تركيا من كونها بلد محاط بالمشكلات، الى البلد يقيم علاقات جيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق يمنح قدرة أستثنائية على المناورة للسياسة الخارجية التركية[٢٤].
٢. تحقيق التوازن بين الحرية والامن من خلال جعل التوازن بين الحرية والامن هدف استراتيجي، فالدولة يجب أن تسعى لتحقيق الحرية لمواطنيها ويجب أن تسعى في الوقت نفسه الى تحقيق الامن للمجتمع والوطن، وهنا يجب ألا يطغى مسعى تحقيق الامن على هدف تحقيق الحرية كما يجب أن لا يؤدي الاهتمام بتحقيق الحرية الى تهديد الامن[٢٥].
٣. اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد، اي عدم التركيز على بعد واحد في السياسة الخارجية عبر جعل تركيا مصدر جذب لكل الاطراف الدولية والاقليمية على حدٍ سواء، بحيث لا تكون علاقات تركيا مع اي طرف بديلاً عن العلاقات مع الطرف الاخر[٢٦].
٤. التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والسياسي، عبر تفعيل الاداء الدبلوماسي من خلال تنشيط دور تركيا في المنظمات الدولية والاقليمية واستضافة المؤتمرات والقمم الدولية والاقليمية بهدف التواصل مع كل بلدان العالم، وهو ما يعني العمل على خلق اسلوب دبلوماسي جديد لتحويل دور تركيا من(بلد جسر) يصل بين طرفين الى (بلد مركز)، يكون مصدر لحل المشكلات ومبادر الى طرح الحلول لها[٢٧].

ولا شك فان مما عزز من الدور الاقليمي البارز لتركيا في العديد من القضايا الاقليمية هو طبيعة الانموذج التركي الذي يعكس مدى التوافق وعدم التعارض بين ما هو اسلامي وعلماني، وهو ما منح تركيا أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الاقليمي من خلال كونها تمثل[٢٨]:

١- إنموذجاً للديمقراطية الاسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وتسعى الى تعميم تجربتها .

٢- إنموذجاً لقدرة الهوية الاسلامية على التكيف وتقدير القيم الاسلامية في المجتمع من حرية وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.

٣- إنموذجاً للاسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الاوضاع الداخلية في بلدانهم عن طريق نهج الواقعيه، والبراجماتية والاعتدال[٢٩].

وفي ضوء ما تقدم، فان رؤية حزب العدالة والتنمية لتوجهات السياسة الخارجية التركية اصبحت تركز على ضرورة توسيع التفاعل والانخراط في قضايا المنطقة، ولاسيما تلك المتعلقة بالمصالح القومية التركية، انطلاقاً من ان تحقيق الاستقرار يُعد عاملاً مشجعاً على تحقيق المصالح التركية، وعلى العكس، فان سيادة الفوضى والصراعات في جوار تركيا من شأنه نقل تلك التهديدات الامنية الى داخل الاراضي التركية.

وبذلك نجد ان السياسة التركية نجحت على صعيد سياستها الاقليمية في التعامل مع العديد من القضايا ولا سيما مع القضايا العربية والاسلامية، باسلوب براغماتي يتسم بقدر واسع من المرونة مع تعدد الخيارات والوسائل المتنوعة، دون المساس بارتباطات تركيا ومصالحها مع الدول الغربية، لتعزيز الاهداف والمصالح التركية انطلاقاً من ان جوهر السياسة الخارجية التركية يتمحور حول توفير الحماية للمصالح القومية، والاسهام في تحقيق السلام والاستقرار في عموم المنطقة[٣٠].

وفي هذا الاطار، فقد اتجهت تركيا في سياستها الاقليمية برؤية جديدة وعلى عكس ما كان سائد من علاقات سابقة، وبما يضمن استمرارية المصالح الوطنية العليا لتركيا، لاسيما وان المنطقة وتحديداً في جوارها العربي تمثل خياراً اقتصادياً وتجارياً يتسم بمزايا ايجابية لعل في مقدمتها القرب الجغرافي، وموارد الطاقة، والاسواق

الاستهلاكية، وهو ما يعني الابتعاد عن النظرة التقليدية التي لم تكن تركيا تبدي فيها اهتماماً كبيراً بالمنطقة لاعتبارات تتعلق بالدين والتاريخ، بل وان تركيا لا تعد نفسها عضواً كاملاً في المنطقة من الناحية الثقافية والسياسية[٣١].

المبحث الثالث: أثر السياسة التركية على الامن الوطني العراقي

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ وفر لتركيا فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، إذ إن اختلال معادلة التوازن الإقليمي الاستراتيجي بعد خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الإقليمية، أتاح لتركيا فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر.

وفي هذا السياق فقد جاءت السياسة التركية تجاه العراق وفقاً للتوجه التركي الجديد في المنطقة عموماً لا سيما بعد فشل السياسات الأمريكية المتعاقبة من الوصول إلى تفاهمات إقليمية مقنعة لكافة الأطراف، من خلال توظيف الوسائل السياسية، والقوة الناعمة أكثر من الاعتماد على القوة العسكرية.

لقد مثل احتلال العراق من الولايات المتحدة الامريكية في آذار ٢٠٠٣، الحدث الأخطر بالنسبة لتركيا مقارنة باحداث اخرى، اذ ان ذلك الاحتلال خلق واقعاً جديداً غير مسبوق في منطقة الشرق الاوسط، والذي ترتب عليه نتيجتين: الاولى تمثلت في التدمير والفوضى التي لحقت بدولة مركزية في الشرق الاوسط منذ نشوء الدولة/ الامة في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى، وتركيا احد نماذج الدولة المركزية في المنطقة، والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية اليها والى غيرها من دول المنطقة المركزية[٣٢]. اما النتيجة الثانية فتمثلت بالواقع الجديد الذي برز بعد الاحتلال وهو نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي، وهو ما يمهد لقيام دولة كردية مستقلة في الشمال قد تفسح

المجال اما انفصال اكراد تركيا، او التحاقهم بالدولة الكردية، وهو ما يمثل بنظر تركيا تهديداً حقيقياً لوحدتها وللأمن القومي التركي[٣٣].

لقد وجدت تركيا نفسها بعد عام ٢٠٠٣ في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، فتطور العملية السياسية في العراق كان في مصلحة الاكراد والاحزاب الشيعية العراقية القريبة من ايران (من وجهة نظرها)، ولذلك رفضت تركيا منذ البداية صيغة مجلس الحكم الانتقالي في حزيران ٢٠٠٣ كونها قائمة على اساس عرقي وطائفي (من وجهة نظرها)، فضلاً عن انه اتاح للأكراد التمتع بنفوذ سياسي كبير في الساحة السياسية العراقية، من خلال تولي مناصب مهمة في الدولة العراقية، كذلك اتاح هيمنة كردية على الاقلية التركمانية، مما اثار حفيظة تركيا وزاد من مخاوفها تجاه الطموحات الكردية في العراق[٣٤].

فالقضية الكردية تُعد واحدة من اكثر المشكلات الداخلية تهديداً للأمن والتوازن في الدولة التركية، ومما زاد من ذلك التهديد هي ان للقضية امتداداتها وتداعياتها الى دول الجوار(ايران، العراق، وسوريا)، اذ اخذ البعد الكردي في السياسة التركية يشكل حجر الزاوية في علاقاتها تجاه هذه الدول مما يؤثر في العديد من مواقف انقرة تجاه القضايا الثنائية معها، لاسيما وان تركيا لا تستطيع ان تلعب دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الاوسط دون ان تمهد لحل المشكلة الكردية.

ومما زاد من تلك المخاوف بروز متغيرات اخرى تمثلت في ازدياد قوة ونفوذ ايران على صعيد المنطقة عموماً وفي العراق بصورة خاصة، فضلاً عن تداعيات المشروع الامريكي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، بما يعني تراجعاً تركياً في علاقات التوازن الاقليمي، الامر الذي يتطلب اعادة توجيه السياسة التركية الاقليمية في المنطقة عموماً والوضع العراقي خصوصاً لتعزيز موقع تركيا في التوازنات الاستراتيجية[٣٥].

بعبارة اخرى، يُعد العراق من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود

اوغلو بان علاقة تركيا بالعراق: " لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد"[٣٦].

وفي ضوء تلك الاهمية، وعلى الرغم مما عده البعض موقفاً تركياً ايجابياً من خلال رفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية تمهيداً لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، فان السياسة الإقليمية التركية بمختلف أبعادها الايجابية والسلبية أصبح لها تأثير فاعل على الأمن الوطني العراقي وعلى مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال ايجاد موطئ قدم لها في القضية العراقية عبر توظيف العديد من الوسائل بهدف الحصول لاحقاً على مكاسب إضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق لاسيما في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط والبنية التحتية.

فطبيعة السياسة التركية تجاه العراق على الرغم من أنها تحمل اهداف معلنة تتمثل بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات، فإنها من جانب آخر تشكل عاملاً مهدداً للأمن الوطني العراقي من خلال سعي تركيا إلى توثيق علاقاتها مع بعض القوى السياسية العراقية التي تشعر بالتهميش في الوضع العراقي الجديد، لاسيما بعد اقرار الدستور العراقي نهاية عام ٢٠٠٥ والذي اقر الفيدرالية في البلاد[٣٧]، ضمن إستراتيجية مخطط لها، بهدف جمع أكثر من ورقة ضغط تمكنها من الفعل والتأثير في التوازنات السياسية العراقية، وهو ما يضمن لها وجود حكومة موالية أو على علاقات طيبة معها في المستقبل.

وقد برزت التوجهات التركية الجديدة تجاه العراق بشكل واضح منذ عام ٢٠٠٩، اذ قامت تركيا ببناء علاقات مع بعض الجهات المعارضة للعملية السياسية في العراق كهيئة علماء المسلمين، واستضافتها لعدة مؤتمرات ذات ابعاد طائفية، فضلاً عن دعوتها الى قيام جبهة تركمانية واسعة تأخذ على عاتقها المطالبة بضرورة اعطاء التركمان حقوقهم في العراق[٣٨]. فضلاً عن دعمها لقيادات سياسية في الوصول الى الحكم في العراق تكون اقل تبعية لايران (من وجهة نظرها)، وهو ما تجسد بشكل واضح خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق عام ٢٠١٠، عندما راهنت

على القائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي في مواجهة قائمة دولة القانون التي يتزعمها نوري المالكي، في محاولة منها لاضعاف النفوذ الايراني في العراق[٣٩].

كما انه في سبيل ضمان تحقيق مصالحها في العراق فقد لا تتردد تركيا في الاتصال وتعميق علاقاتها مع اطراف لا تؤمن بالعملية السياسية، او التحالف مع جماعات وقيادات متطرفة لفرض ما تبقى لها من نفوذ على مناطق محددة في العراق، اذ قد تتعامل انقرة مع تيارات سلفية في كردستان العراق لمواجهة اي احتمال في التفكير في اقامة دولة كردية مستقلة، ولابقاء حالة القلق وعدم الاستقرار في العلاقة بين اربيل والدولة المركزية في بغداد[٤٠].

كما قامت تركيا بتوظيف وضع الاقلية القومية التركمانية في العراق، من خلال توجيه الاتهامات المتكررة للحكومة العراقية بعدم توفيرها الحماية الكافية للتركمان نتيجة للإضطهاد والقمع والتمييز وسوء المعاملة التي يتعرضون لها(من وجهة نظرها)، ومما ساعد على اتساع تلك الانتقادات وتزايد حدتها، وجود عدة آلاف من التركمان الذين غادروا العراق الى تركيا وتشكيلهم في الاخيرة جمعيات وتنظيمات مرتبطة ومدعومة من بعض الصحف والاوساط الحزبية والجامعية التركية[٤١].

كما اهتمت تركيا بقضية كركوك كونها ذات اهمية محورية في تحديد مستقبل العراق، نظراً لاهميتها النفطية ولتركيبتها السكانية المختلطة، اذ تذهب تركيا الى ضرورة التوصل الى (مركز خاص لمحافظة كركوك)، ورفض التعجيل باجراء اي استفتاء يمكنه ان يسبب مواجهات اثنية، والدعوة الى تأجيله لحين التوصل الى حلول سياسية وتوافقية واقعية ودائمة بين الجماعات العربية والتركمانية والكردية في كركوك[٤٢]. ولا شك فان تلك الدعوة انما تنطلق من اعتبارات مصلحية في المقام الاول، تتجسد في المطامع التركية في نفط كركوك، واحقية تركيا في الحصول على النفط من تلك المنطقة كونها تاريخياً كانت جزءاً من الدولة العثمانية (من وجهة نظرها).

فضلاً عن ذلك، فلم تتردد تركيا في توظيف مشكلة المياه للتأثير على الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وان المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالأمن والاقتصاد، كما انها تمتاز بالشمول وشدة التعقيد والحيوية، إذ لا يوجد بديل عن كثير من وظائفها

اللازمة لأستخدامات الانسان، كما انها من القضايا التي يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة للطرف الآخر. وهذا ما جعل منها قضية متفجرة إلى الحد الذي قد يؤدي الى الصراع حولها، لاسيما وإن الدول المعنية بالمشكلة لم تتوصل إلى إتفاق نهائي لحل مشكلة المياه بينها.

فالرؤية التركية تنطلق من ان مياه نهري دجلة والفرات هي مياه تركية كون منابعها تقع في الاراضي التركية، وهو ما دفعها منذ ثمانينيات القرن الماضي الى انشاء العديد من السدود والخزانات على تلك الانهر لاغراض زراعية وتجارية وتوليد الطاقة، كما بدأت منذ عام ٢٠٠٦ ببناء اكبر السدود على نهر دجلة وهو سد (أليسو) الذي سبب انخفاضاً كبيراً في كميات المياه الواردة الى العراق، بالمقابل تذهب الرؤية العراقية الى ان هذه الانهار هي مياه دولية تمثل حقاً تاريخياً مكتسباً، لذا يجب ان تشترك جميع دول الحوض في الاستفادة من المياه، لاسيما وان (٨٠%) من مياه العراق تأتي من تركيا[٤٣]. فتركيا تعد المياه ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما ان نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهو ما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن السعي الى تحقيق اهداف سياسية وامنية تركية تجاه العراق.

ان طموحات تركيا بتحقيق حلم الدولة المائية الكبرى في المنطقة، سينعكس بالتاكيد سلباً على الوضع الاقتصادي العراقي من خلال تدني الايرادات المائية ونقص في الطاقة الكهرومائية، والاختفاء التدريجي للبحيرات، وتدهور البيئة ونقص انتاجية الارض وانتشار التصحر، وانحدار نوعية وكمية الثروة السمكية، وانكماش المساحات الخضر، ومخاطر تقلص وجفاف الاهوار، والهجرة من الارياف، والقضاء على التنوع البيولوجي، وتهديد السلم الاهلي. فضلا عن كونه يشكل مساساً بالسيادة الوطنية، لأن سيادة دولة المنبع على المياه التي تنبع من اراضيها مكافئة قانوناً لسيادة دولة المصب على المياه الواردة الى اراضيها[٤٤].

ولا شك فان السياسة المائية التركية تحمل في طياتها عدة اهداف اقتصادية وسياسية سوف تمكنها مستقبلاً من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل اراضيها، وما يترتب على ذلك من التأثير على دول الجوار وفي مقدمتها العراق،

من خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم عملها[٤٥].

فضلاً عن ذلك، يمكن الاشارة الى الموقف التركي السلبي فيما يتعلق بتصدير اقليم كردستان النفط الى الخارج عبر ميناء جيهان التركي من دون موافقة الحكومة العراقية، وهو ما يشكل خرقاً للسيادة الوطنية للعراق. اذ تقف ثلاثة اسباب رئيسة وراء موافقة تركيا على تصدير النفط عبر اراضيها تتمثل بما يأتي[٤٦]:

١. استمرار توتر العلاقات بين تركيا والعراق، لأسباب سياسية تتعلق بالاصطفافات والصراعات الإقليمية الجارية على خلفية الأزمة السورية، ولعل تركيا تجد في تطوير العلاقة بإقليم كردستان خياراً لسياسة عراقية مختلفة في المرحلة المقبلة، وبما يقوي من موقف السياسة التركية تجاه العراق.
٢. حجم العلاقات الاقتصادية التركية مع إقليم كردستان، اذ تشير التقارير إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين تجاوز عشرة مليارات دولار، فضلاً عن أن هناك آلاف الشركات التركية التي تعمل في مختلف المجالات في الإقليم الذي أصبح عملياً سوقاً مهماً للمنتجات التركية، ولعل خطوة تصدير النفط عبر تركيا ستنقل هذه العلاقة إلى مرحلة جديدة، لعل من أهم ملامحها وأخطرها معاً، هو تحول تركيا إلى رئة اقتصادية للإقليم، وبما يجعل من تركيا قوة مهيمنة على الإقليم بالمفهوم الاقتصادي وبالتالي السياسي.
٣. ترى تركيا في تطوير علاقتها مع إقليم كردستان حلاً أو مساراً جديداً لحل قضيتها الكردية في الداخل، إذ تسعى تركيا إلى الاستفادة من دور إقليم كردستان في إقناع حزب العمال الكردستاني بالتخلي عن السلاح وإيجاد حل سياسي للقضية الكردية في الداخل، وبالتوازي مع هذا السعي ثمة محاولات مشتركة للجانبين تنصب على إمكانية تشكيل أحزاب سياسية كردية في تركيا تشكل بديلا لحزب العمال الكردستاني اعتماداً على النفوذ القومي للزعيم الكردي مسعود البارزاني.

٤. رغبة تركيا في الاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في الساحة السياسية العراقية، ومثل هذا الأمر يدخل في الحسابات الإقليمية للدول والتنافس الخفي والعلني على رسم السياسة العراقية، ومن ثم قد يكون هذا التقارب من جانب تركيا وسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق، ولمواجهة النزعات المركزية في بغداد من جانب الاكراد[٤٧].

لذا، فان التقارب بين تركيا وحكومة اقليم كردستان يشير الى ان السياسة التركية تطمح الى ما هو ابعد من الاهداف والمصالح الاقتصادية والامنية، فالساسة الاتراك اصبحت لديهم قناعة من خلال اتصالاتهم بمعظم الاطراف السياسية العراقية ان اضمن وافضل طرف يمكن ان يحقق اهداف السياسة الخارجية التركية في تحديد مستقبل العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد هو الطرف الكردي بما يملكه هذا الطرف من نفوذ داخل دائرة صنع القرار ضمن اطار العملية السياسية الموجودة حالياً.

ولاشك فان التوجه التركي هذا يشير الى بروز واقع جديد في علاقة تركيا بأكراد العراق، وغيّر من المعادلات السابقة التي كانت تحكم العلاقة بين الجانبين، من حالة الخشية والمخاوف إلى التعاون المفتوح والمصالح المتبادلة، وهو ما يشير إلى نهاية لمرحلة من علاقات اتسمت بالتوتر والقلق والخوف والعداء طيلة العقود الماضية إلى مرحلة جديدة، أساسها المصالح والتعاون، كل له تطلعاته وأسبابه الخاصة، حتى وان كان على حساب المصلحة العراقية العليا، وهو ما يشكل تهديداً جدياً للأمن الوطني العراقي حاضراً ومستقبلاً. الامر الذي يمكن ان يؤدي الى إثارة التوتر في علاقة بغداد مع الجانبين التركي والكردي، في ظل قناعة بغداد بأن تركيا اصبحت تتدخل بشكل مباشر وعلني في الشؤون الداخلية العراقية لزيادة نفوذها والتأثير على المشهد السياسي العراقي، حيث البعد الطائفي حاضراً في هذا التدخل.

الخاتمة

أدت المتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم عموماً ومنطقة الشرق الاوسط على وجه الخصوص، الى التأثير في السياسات الخارجية لدول المنطقة،

وبالشكل الذي اصبح من الضروري اجراء عملية اعادة صياغة وتوجيه السياسة الخارجية لكل دولة بما يتناسب واهدافها ومصالحها الاقليمية.

ولم تكن تركيا كدولة اقليمية كبرى ببعيدة عن ذلك التأثير، فالسياسة التركية المتعددة الابعاد التي انتهجها حزب العدالة والتنمية بعد تسلمه السلطة عام ٢٠٠٢، لم تكن مقتصرة على دولة محددة، وانما شملت الجوار الاقليمي لتركيا، في اطار استراتيجية تركية جديدة شاملة شجعها على ذلك حالة الفراغ والضعف الذي تميز يه الدور العربي في المنطقة، مما جعل الدور التركي يبدو اكبر من حجمه، في اطار سياسة جديدة لملء الفراغ الناشئ في المنطقة، استناداً الى مقومات وعناصر القوة التركية الشاملة بدءاً من الموقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية والعسكرية.

وفي اطار تلك السياسة التركية الساعية الى ابراز الدور التركي وزيادة نفوذها في المحيط الاقليمي، فان الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من اختلال معادلة التوازن الاقليمي الاستراتيجي بعد زوال قوة العراق وظهور خريطة جديدة للتوازنات الاقليمية، مثل فرصة تاريخية لتركيا لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية عبر تفعيل وتنشيط التحرك الاقليمي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية بهدف خلق الفرص الكبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الاقليمي امامها بما يجعلها طرفاً رئيساً في صياغة وتشكيل التحالفات السياسية الاقليمية، وبما يحفزها على اداء دور اقليمي مهيمن في المنطقة.

ولا شك فقد وجدت تركيا بعد ان اصبحت المنطقة تشهد فراغاً امنياً بعد اختلال معادلة التوازن الاقليمي لصالحها منذ عام ٢٠٠٣ فرصة تاريخية لزيادة نفوذها في العراق عبر توظيف اكثر من وسيلة بهدف تحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة عموماً وفي العراق تحديداً بوصفه مصدراً للطاقة وسوقاً كبيراً للإستهلاك وموقعاً جغرافياً مهماً كونه ملتقى طرق، مما دفعها الى توسيع نفوذها على الاقل لموازنة النفوذ الايراني ليس في العراق فحسب بل في الساحة الاقليمية برمتها.

ان السياسة التركية بما حملته من الرغبة في تحقيق اهداف ومصالح تركيا القومية في البروز كقوة فاعلة ومؤثرة في كافة التفاعلات الاقليمية والتحالفات

المستقبلية كافة، كانت لها انعكاساتها المؤثرة على مجمل الاوضاع في العراق، نظراً لحالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق بعد نيسان ٢٠٠٣.

فالسياسة التركية تجاه العراق لم تتردد في التهديد بالتدخل العسكري تارة، بل وفي التدخل العسكري الفعلي كما حصل في شمال العراق، وبين استخدام القوة الناعمة التي تعتمد البلوماسية كوسيلة لتحقيق اهدافها. ومهما تكن تلك السياسة فان الواقع فرض على تركيا التوجه نحو استخدام كافة الوسائل في سياستها تجاه العراق، ومما عزز من ذلك هو التاريخ الطويل بين تركيا والعراق والذي يحمل الكثير من المشاكل والقضايا التي عجز البلدان في ايجاد ارضية مشتركة بغية الوصول الى حلول جذرية لتلك المشاكل والازمات.

ولاشك فان سعي تركيا الى الاضطلاع بدور مهيمن في المنطقة، سوف يدفع بها الى عدم التردد في توظيف كافة القضايا الخلافية، ولعل في مقدمتها القضية الكردية والتركمان وقضية المياه .. وغيرها، بهدف الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية. وهو ما ينعكس سلباً على الواقع السياسي العراقي، ومن ثم يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراقي، انطلاقاً من ان مفهوم الامن هو مفهوم شامل لا يقتصر على جانب دون الجوانب الاخرى.

---

[1] Douglas Jackson , Political and Geographic Relationship, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p.5.

[2] محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٢، ص٢١٣.

[3] علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع ... المقومات الجيو. سياسية والجيو . استراتيجية: النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١٠، ص ٢٠.

[4] حميد فارس حسن، السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٥.

[5] آمنة ابو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، الطبعة الاولى، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٣٣١.

[6] صباح محمود محمد وعبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت ،١٩٩٨ ، ص ص ٧– ٨ .

[7] محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في: مجموعة باحثين، الحوار العربي ــ التركي بين الماضي والحاضر، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٩٢ـ٩٣.

[8] ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١٠، ص٤٧.

[9] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[10] جراهام فولر، الجمهوري التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ١١٨.

[11] عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية ام ايران الفارسية، الطبعة الاولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٤٥.

[12] The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009, p. 192.

[13] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره،٢٠٠٩، ص٢٠.

[14] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١١،.ص٤٢.

[15] فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي بالشرق الاوسط والمنطقة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦٤. وينظر: نبيل خليفة، تركيا اردوغان ... والصين: رهانات جديدة.. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الاول، ايلول ـ تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ٨٧.

[16] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

[17] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

[18] المصدر نفسه، ص ١١٦. وينظر: علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

[19] روجر اوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الاولى، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٦٢ ـ٢٦٣.

[20] د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، الجيزة، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٨، ص٤٤٩.

[21] محمد ثلجي ، أزمة الهوية في تركيا... طرق جديدة للمعالجة ، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١٠، ص١٠٣.

[22] د. سعد عبيد السعيدي، العرب ... والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (١٣)، ٢٠١٣، ص ١٩.

[23] بشير نافع، السياسة الخارجية التركية واسئلة ما بعد الحرب على غزة، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC.

[24] صلاح حسن الشمري، الاستراتيجية الامريكية حيال العراق: قراءة في ملامح التغيير، الطبعة الاولى، بيروت، منشورات ضفاف، ٢٠١٤، ص ص ٣١٤ ـ ٣١٥. وينظر: بكر صدقي، ولادة قوة اقليمية: تركيا تتجاوز تاريخها القريب وتخوض معارك "القوة الناعمة"، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، كانون الثاني ـ شباط ٢٠١٠، ص ٢٣.

[25] فؤاد كيمن، توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط: سياسات ومصالح، الطبعة الاولى، سلسلة محاضرات الامارات، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص ١٢. وينظر: محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. اسس ومرتكزات، في: مجموعة باحثين، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١٠، ص١٣٨.

[26] د. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٩٠ـ ٣٩١. وينظر: د. محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ١١.

[27] لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية (النظام السياسي العربي والاقليمي): التغيير والاستمرارية، سلسلة شؤون أقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد (٢٦)، ٢٠٠٩، ص ٧٣. وينظر: محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. اسس ومرتكزات، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

[28] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧. وينظر: يوانيس ن. غريغورياديس، الدور التركي في حل " الاحجية" النووية الايرانية، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد السابع، ايلول ـ تشرين الاول ٢٠١٠، ص ٢٠.

[29] جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص٨٧ وما بعدها. وينظر: د. مليحة بنلي ألطون إيشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، الطبعة الاولى، سلسلة محاضرات الامارات، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١، ص ٢٨ وما بعدها.

[30] سيار الجميل، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والاتراك، في: مجموعة باحثين، العلاقات العربية ــ التركية: حوار مستقبلي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص ٢٥٩.

[31] احمد تهامي، تركيا وتوسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٢٩)، ١٩٩٧، ص ١١١.

[32] محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. اسس ومرتكزات، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٥ــ١٣٦.

[33] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص٨٧.

[34] د. خالد محسن اليعقوبي، السياسة الاميركية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣، ص ٣٨٤. وينظر: جنكيز تشاندار، المشكلة الكردية .. معيار تصالح تركيا مع نفسها، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الرابع، آذار ـ نيسان ٢٠١٠، ص ٧٥.

[35] د. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجاً (١٩٩٠ ـ ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٢، ص ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

[36] نقلاً عن: ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢، ص٧٢.

[37] د. خالد محسن اليعقوبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٥.

[38] د. منتصر العيداني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٨.

[39] ايمان رجب، التأثيرات الاقليمية لازمة الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٨٩)، تموز ٢٠١٢، ص ١٣٤.

[40] ادريس هاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

[41] علي جلال معوض، تركيا والامن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الخامسة عشرة، العدد (١٦٠)، ١٩٩٢، ص ١٠١.

[42] علي جلال معوض، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

[43] المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

[44] د. حسن الجنابي، العراق وتركيا وملف المياه المشتركة، على الرابط:
http://iraqieconomists.net/ar/2013/11/13

[45] مجذوب بدر العناد، ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (٨٦)، ١٩٩٥، ص ٥٣.

[46] خورشيد دلي، داعش والنفط في إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة، على الرابط:
http://www.dorar-aliraq.net/threads/343739

47 خورشيد دلي، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق، على الرابط:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm